فالبند الأول، المتعلق بوكالة الاغاثة، اشتمل على: عجز الوكالة المالي وخدماتها والعاملين المحليين فيها، وتنسيق مواقف الدول العربية المضيفة حيال سياسة الوكالة واجراءاتها، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية المتعلقة بتمويلها، وملاحظات الدول المضيفة للاجئين على تقرير المفوّض العام للوكالة. وقد أكّد المؤتمر على مبدأ «اعتبار المجتمع الدولي، ممثلاً بوكالة الاغاثة، مسؤولاً عن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين؛ وفي مقدمة أعضاء هذا المجتمع، الدول التي كانت مسؤولة عن كارثتهم، وعن استمرار هذه الكارثة»، وذلك رداً على محاولات وكالة الاغاثة الدولية، ومن هم وراءها، ومناوراتها من أجل «تعريب» تمويل الاغاثة وخدماتها، وبالتالي إحلال المجتمع الدولي من مسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما أكد المؤتمر، وضمن هذا البند، على مبادىء «وضع ميزانية وكالة الإغاثة على أسس ثابتة بدلاً من جعلها قائمة على أساس التبرعات الطوعية»، وجعلها «جزءاً من ميزانية الأمم المتحدة»، و«الحصول على ريع أملاك اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم».

واشتمل البند الثاني، الخاص بشؤون الفلسطينيين في الوطن المحتل، على العناوين الفرعية التالية: ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين؛ الاستيطان الصهيوني؛ القمع والارهاب؛ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة ومنها؛ منظمة اليونيسيف والخدمات التي تقدمها في الوطن المحتل. وقد أشار المؤتمر إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة والثلاثين، المؤرخ في ١٩٨١/١٢/١٧، والذي يتضمن «الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق، لحماية وإدارة الممتلكات والأرصدة وحقوق الملكية العربية في اسرائيل، وأن ينشىء صندوقاً لتلقي الدخل الوارد منها بالنيابة عن أصحابها الشرعيين، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار». وطلب من الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ هذا القرار بواسطة مندوبيها في الأمم المتحدة، كما طلب من منظمة التحرير الفلسطينية العمل على الحصول على سجل بالملّاك العرب، وعلى ملف بالوثائق التي تحدد مواقع العقارات العربية ومساحاتها وسائر خصائصها. وشجب المؤتمر عمليات الاستيطان والقمع والارهاب التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين العرب، وأكّد أن لا سبيل إلى وقف هذه الأخطار ودرئها «إلّا بوضع خطة عربية متكاملة، وباتخاذ موقف عربي يكفل وضع حد لاستمرار العدوان». كما حيّا المؤتمر، تحية حارة، صمود أهلنا في الوطن المحتل.

وتضمن البند الثالث، الخاص بشؤون الفلسطينيين في الوطن العربي، عنوانين فرعيين يتمحوران حول خدمات الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وإجراءات السفر والاقامة والعمل الخاصة بالفلسطينيين. وقد كان سبب بحث العنوان الأول، هو الرد على مزاعم وكالة الاغاثة الدولية وتبيان أن ما تقدمه الدول العربية المضيفة يكاد يزيد، في مجموعه، على الميزانية السنوية للوكالة. ولدى مناقشة العنوان الفرعي الثاني، اطلع المؤتمرون على الجهود الرامية إلى تسهيل هذه الاجراءات، واتخذوا بشأنها ما يلزم من توصيات.

وكان للمؤتمر وقفة مطولة عند البند الرابع، المتعلق بالشؤون العامة، أملتها شمولية هذا البند واتساع مواضيعه وتشعبها بحيث تداخلت عناوينه الفرعية فيما بينها أحياناً. وقد جاءت كالتالي: ضم «اسرائيل» لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة؛ التهديد الاسرائيلي لجنوب لبنان؛ الموقفان الأميركي والفرنسي من القضية الفلسطينية؛ التسلل الصهيوني إلى أفريقيا؛ الاعداد لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد بحث المؤتمر هذه العناوين الفرعية باستفاضة وتأنٍ، واستعرض أبعادها، فأكّد أن عملية الضمّ الصهيونية لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة تشكل «استمراراً لسياسة العدوان والتوسع التي قام عليها الكيان الصهيوني؛ تلك السياسة التي تستهدف الوطن العربي كله، بخيراته وثرواته، واتخذت من فلسطين المحتلة مرتكزاً لها ومنطلقاً». وأهاب المؤتمر «بالأمة العربية لحشد طاقاتها وتعبئة امكاناتها لصد هذا العدوان».

وحذر المؤتمر من المؤامرات التي تحاك ضد